**بيان**

**وفد دولـــة قطـــر**

**يُلقيـــه**

**السيد علي المنصوري**

**عضو وفد دولة قطر**

**الى**

**الدورة (٧٥) للجمعية العامة للأمم المتحدة**

أمـام

**اللجنة السادسة**

حـــول

**سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي**

مقر الأمم المتحدة - نيـويـورك

٨ اكتوبر ٢٠٢١

*يُرجى المراجعة عند الإلقاء*

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

**السيدة الرئيس،**

يود وفد بلادي ان يعرب عن تقديره البالغ لقيادتكم لإعمال اللجنة السادسة، ويشكر للأمين العام على تقريره القيم والشامل بعنوان "تعزيز وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون" ويسرنا تأييد مقترحه بشأن "تعزيز سيادة القانون التي يكون محورها الناس على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الوطني والدولي كأساس لجدول أعمالنا المشترك (Our Common Agenda) كموضوع فرعي للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

**السيدة الرئيس،**

أكدت التطورات الدولية أن مبدأ سيادة القانون كان ولا يزال الركيزة الأساسية لنجاح الجهود الدولية في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة، وهو المعيار الرئيسي للالتزام بميثاق الأمم المتحدة، الذي يُشدد على المساواة والاحترام المتبادل والتعاون بين الدول، وإقامة نظام قائم على القواعد في إدارة العلاقات الدولية.

وعليه، اعتمد المجتمع الدولي العديد من المواثيق الدولية والإعلانات التي تؤكد على أهمية سيادة القانون، ومنها إعلان القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ الذي شدد على أن سيادة القانون عنصرا أساسيا من عناصر منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام وكفالة حقوق الإنسان بالحماية.

كما أكّد المجتمع الدولي في "**إعلان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة**" الذي تفخر دولة قطر بتولي سعادة المندوب الدائم لدولة قطر، إلى جانب سعادة المندوب الدائم للسويد قيادة المشاورات الدولية لاعتماده، أكد الإعلان التزامه بأن الشعوب يجب أن تكون محور جهودنا من أجل تحقيق سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي والوفاء بجدول أعمالنا المشترك على النحو الوارد في ذلك الإعلان.

**السيدة الرئيس،**

ايماناً من دولة قطر بمبدأ سيادة القانون، فقد واصلت التزامها وجهودها لتكريس هذا المبدأ. فعلى المستوى الوطني، تولي قيادة الدولة أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بسيادة القانون، بالاستناد إلى المعايير والأعراف الدولية، وتحرص

المؤسسات الحكومية على التقيد بسيادة القانون، وزيادة الوعي المجتمعي بهذا المبدأ، بكونه العامل الأساس لتحقيق المساواة والعدالة بين الجميع – مواطنين ومقيمين– وتعزيز الحكم الرشيد. وتأكيداً لسياسة دولة قطر في هذا المجال، أولت الدولة اهتماماً كبيراً لضمان التكامل بين القوانين الوطنية وبين الصكوك الدولية في مجال سيادة القانون.

وفي إطار النهج الثابت لقيادة دولة قطر لرفع الوعي بسيادة القانون، تأتي **انتخابات مجلس الشورى بدولة قطر**، الجهاز التشريعي بدولة قطر، والتي جرت يوم ٢ أكتوبر الجاري، لتكون خطوة مفصلية واساسية في المسار الديمقراطي الذي قررته قيادة الدولة من ناحية تمكين المواطنين القطريين لاختيار ممثليهم إعمالاً لسيادة القانون.

**السيدة الرئيس،**

تفخر دولة قطر بشراكتها مع المجموعة الدولية لتعزيز الأمن والسلم الدوليين، وتحقيق التنمية واحترام حقوق الإنسان وفق مبادئ الميثاق. ووفق ذلك سعت لتحقيق مبدأ التسوية السلمية للنزاعات وفق الميثاق، للتوصل لحلول سلمية للنزاعات ومنعها، وقد اثمرت جهود دولة قطر إلى تسوية العديد من النزاعات، وبالتنسيق مع مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة.

وضمن هذا السياق، يعمل مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة، الذي تم تأسيسه بالتعاون مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد على المستوى الإقليمي، من خلال تنظيم الندوات وورش العمل التدريبية للمختصين من دول المنطقة.

وفي إطار دعم الجهود الدولية لمكافحة الفساد، تم إنشاء "جائزة الشيخ تميم بن حمد ال ثاني امير دولة قطر للتميز في مكافحة الفساد"، وتُقدَّم هذه الجائزة سنويًا بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، الذي يوافق التاسع من ديسمبر للأفراد والمؤسسات من مختلف دول العالم. وفي هذا السياق، فقد شاركت دولة قطر بفعالية في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الفساد التي عقدت في يونيو الماضي.

**ختاماً**، نجدد التزام دولة قطر بإعمال سيادة القانون، وبما يساهم في تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة. **وشكراً**،